الشروط والأحكام الخاصة بالبطاقات الائتمانية

1. منح البنك الحق بفتح حساب للعميل/ لحامل البطاقة ضمن السقف المحدد له من البنك والالتزام ببقاء رصيد الحساب دائناً لتغطية السحوبات التي ترد على البطاقة الائتمانية ويحق للبنك كشف هذا الحساب بالمبالغ المطلوبة من أصل البطاقة واستيفاء فائدة على الرصيد المدين وحسب التعليمات السائدة لدى البنك في حينه.

2. يفوض العميل/ حامل البطاقة البنك بفتح حساب خاص للتعامل بالبطاقة تقيد فيه الحركات الناشئة عن استخدامه للبطاقة الرئيسية و/أو البطاقة التابعة والعمولات والفوائد والمدفوعات التي قدمها حامل البطاقة الرئيسية للسداد ويكون هذا الحساب المرجع والبينة المقبولة لتحديد الرصيد الدائن والمدين وتسري على هذا الحساب الشروط العامة والخاصة للحسابات والخدمات المعمول بها لدى البنك وبالقدر الذي لا تتعارض فيه مع هذه الأحكام والشروط.

3. اعتبار الشركة/ المؤسسة/ أصحاب الحسابات المشتركة مسؤولة/ مسؤولين مسؤولية كاملة عن السحوبات التي تتم بواسطة البطاقة الائتمانية من قبل حاملها المخول من قبلهم بذلك، وتلتزم الشركة/ المؤسسة/ أصحاب الحسابات المشتركة بتسديد كافة الالتزامات الناتجة عن استخدام هذه البطاقة الائتمانية.

4. قبول أية قيود يجريها البنك والذي يكون مفوضاً بذلك على حساب البطاقة الائتمانية بأية مبالغ ناتجة عن استخدام البطاقة الائتمانية داخل المملكة الأردنية الهاشمية وخارجها، ويشمل بذلك على سبيل المثال أثمان المشتريات والخدمات و/أو المبالغ المسحوبة من أجهزة الصراف الآلي و/أو أية سحوبات نقدية وتسهيلات أخرى يوافق عليها البنك بالإضافة إلى رسوم الإصدار أو التجديد السنوي بالقيمة التي يحددها البنك.

5. من المتفق عليه بين جميع الأطراف في هذه الشروط والأحكام أن تكون وتبقى جميع حسابات الودائع والحسابات الأخرى التي فتحها و/أو يفتحها العميل/ حامل البطاقة لدى أي فرع من فروع البنك وجميع المبالغ الموجودة فيها مرهونة لصالح البنك كضمان له ونفوض نحن العميل والكفيل البنك بأن يقيد في أي وقت على تلك الحسابات لتسديد المبالغ

المترتبة على البطاقة بموجب هذه الأحكام والشروط ، وأن هذا التفويض للبنك من قبلنا (العميل و/أو الكفيل) يخوله ممارسة هذا الحق المرة بعد الأخرى وعلى عدة مرات ويبقى قائماً دون الحاجه لأخذ موافقة أي منا أو كلينا مسبقاً، وفي حال اختلاف العملات فإن العميل/ حامل البطاقة يفوض البنك بإجراء تحويل العملات حسب مقتضى الحال وبالسعر السائد في حينه دون الحاجه للرجوع إلى أي منا أو توجيه إنذار أو إشعار أو خلافه.

6. يفوض العميل/ حامل البطاقة البنك تفويضاً مسبقاً بإجراء القيد الشهري لجميع الحركات الناشئة عن استخدام البطاقة على حسابه لدى البنك بالإضافة إلى الفائدة التي تترتب على الرصيد المدين وأية فوائد/ عمولات تأخير والعمولات المترتبة على استخدام البطاقة إلى حين تسديد كامل الالتزامات المترتبة عليه، كما ويكون البنك مفوضاً بكشف حساب العميل/ حامل البطاقة لتسديد أرصدة كشف حسابه الخاص بالبطاقة اذا لم يكن رصيد حسابه كافياً لتغطية الالتزامات المترتبة عليه واحتساب الفائدة وفق الحد الأعلى الذي يستوفيه البنك على التسهيلات المصرفية.

7. يكون العميل/ حامل البطاقة الرئيسية مسؤول بالكامل أمام البنك عن كافة المصاريف والمسؤوليات الأخرى المترتبة على البطاقة الرئيسية والبطاقة التابعة رغماً عن أي عجز قانوني أو عدم أهلية من جانب حامل البطاقة التابعة، كما ويلتزم العميل/ حامل البطاقة الرئيسية بتعويض البنك عن أية خسائر أو أضرار أو مسؤولية قد تم تكبدها أو تحملها من قبل البنك بسبب أي مخالفة من قبل حامل البطاقة التابعة لهذه الأحكام والشروط.

8. من المفهوم للعميل/ حامل البطاقة بان السحوبات التي يمكن تسديدها على دفعات هي تلك التي تتم ضمن سقف البطاقة المحدد من قبل البنك فقط ويلتزم العميل/حامل البطاقة بتسديد أية تجاوزات لهذا السقف و/ أو أية دفعات مستحقة سابقا في تاريخ الاستحقاق المحدد من قبل البنك.

9. يوافق ويفوض العميل البنك على منحه خدمة تجاوز سقف البطاقة الممنوح له بنسبة لا تتجاوز **20%** من سقف البطاقة لغايات تغطية الحركات التي تتم على البطاقة حسب سياسة البنك، شريطة أن يكون العميل ملزماً بتسديد هذه الحركات والفوائد والعمولات المترتبة عليها، حيث تعد هذه الخدمة ميزه إضافية يقدمها البنك للعميل ولا تعتبر هذه الخدمة بأي شكل من الأشكال ملزمة للبنك تجاه العميل.

10. لا تتأثر تعهدات ومسؤوليات والتزامات كل من العميل/ حامل البطاقة الرئيسية وحامل البطاقة التابعة أمام البنك كما لا تتأثر حقوق البنك بموجب هذه الاتفاقية بأي من الأحوال بأي نزاع أو دعوى مقابله أو حق المقاصة من العميل/ حامل البطاقة الرئيسية وحامل البطاقة التابعة ضد بعضهما البعض.

11. في حال وجود حركة على كشف حساب البطاقة الائتمانية لم يجرها العميل/ حامل البطاقة، يحق للعميل/ حامل البطاقة الاعتراض على هذه الحركة خلال ثلاثين يوم من تاريخ كشف حساب البطاقة من خلال التوقيع على النموذج المعد لذلك، ولا يحق له الاعتراض على هذه الحركة بعد انتهاء هذه الفترة، حيث يقوم البنك بالتحقق من ذلك بعد تقديم العميل/ حامل البطاقة للمستندات اللازمة وقناعة البنك بصحتها، ولا يقيد المبلغ لرصيد البطاقة إلا بعد تحصيل مبلغ المطالبة فعلياً من البنك المحصل وقيدها لحساب البنك، كما ومن المعلوم بأن فترة التحصيل قد تستغرق شهرين حسب إجراءات وتعليمات شركة ماستركارد و/أو فيزا العالمية، ويفوض العميل/ حامل البطاقة البنك باستيفاء أية تكاليف فعليه تكبدها بخصوص أي حالة اعتراض للعميل/ حامل البطاقة على أي حركة من الحركات في حال ثبت عدم صحة الاعتراض.

12. إذا رغب العميل/ حامل البطاقة بعدم تجديد البطاقة الائتمانية فعليه إشعار البنك برغبته بعدم تجديد البطاقة قبل شهرين من تاريخ انتهاء صلاحيتها وفي هذه الحالة لا يترتب على العميل/ حامل البطاقة أي عمولات تستحق على التجديد، وبخلاف ذلك يجوز للبنك ووفق اختياره تجديد البطاقة تلقائياً عند انتهاء مدتها وقيد المبالغ المترتبة على التجديد على حسابه مع التزامه بكافة الشروط والأحكام الخاصة بالبطاقات الائتمانية.

13. إن استخدام البطاقة يصبح لاغياً عند إيقاع الحجز على العميل/ حامل البطاقة أو عند صدور حكم ضده وإشهار الإفلاس، أو في حالة وفاة حامل البطاقة، وفي جميع هذه الحالات تعتبر كافة الالتزامات المترتبة نتيجة استخدام البطاقة واجبة الأداء الفوري دون الحاجة إلى إشعار أو إنذار.

14. يجوز للبنك وفقاً لاختياره أن يوافق على إصدار بطاقة أو بطاقات تابعة بناء على طلب خطي من العميل/ حامل البطاقة الذي سيكون بالإضافة إلى الكفيل مسؤول مسؤولية تامة لا رجعة فيها عن جميع المبالغ المسحوبة بموجب البطاقات التابعة وعما ينجم عن استخدامها.

15. إن استخدام البطاقة يكون مقتصراً على صاحب الحساب وحده وضمن حدود المبالغ المصرح له بها، ولا يجوز له السماح لأي شخص غيره باستخدام البطاقة، ويتعهد العميل/ حامل البطاقة الرئيسية باستخدامها فقط ضمن فترة الصلاحية المثبتة عليها وفي حال استخدام البطاقة من قبل أي شخص آخر فإن جميع الحركات والتصرفات التي يقوم بإجرائها تكون على مسؤولية العميل/ حامل البطاقة منفرداً ودون أي مسؤولية على البنك.

16. يحتفظ البنك بحقه بعدم إصدار شهادة براءة الذمة إلا بعد انقضاء **45** يوماً على إلغاء البطاقة الائتمانية أو حجز ما نسبته **110%** من سقف البطاقة الائتمانية لحين انتهاء المدة المذكورة.

17. توقيع العميل/ حامل البطاقة على إشعار استلام البطاقة حال استلامه لها، ويلتزم العميل/ حامل البطاقة الرئيسية بإعادة إيصال الاستلام إلى البنك موقعاً منه، وفي حال تم استلام البطاقة عن طريق الشركة الناقلة يتم التوقيع على بوليصة الاستلام الخاصة بذلك، كما يلتزم باتخاذ كافة الإجراءات والاحتياطات اللازمة من أجل المحافظة على البطاقة ورقمها وعدم الكشف عنها للغير والمحافظة على الرقم السري الخاص بها، ويعتبر مسؤولا مسؤولية مطلقة عن كافة النتائج المترتبة عن فقدانها أو سرقتها أو استخدامها حتى لحظة إبلاغ البنك أصولياً بذلك وبما يخالف هذه الأحكام والشروط.

18. يلتزم العميل/ حامل البطاقة باتخاذ كافة الإجراءات والاحتياطات اللازمة للمحافظة على البطاقة والاحتفاظ بالرقم السري بعيدا عنها، وفي حال فقدان البطاقة أو سرقتها فإن حامل البطاقة يلتزم بإبلاغ البنك فوراً من خلال الاتصال على الأرقام الموجودة خلف البطاقة المسلمة له وبحيث يوضح حامل البطاقة ظروف فقدانها أو سرقتها، ويبقى حامل البطاقة مسؤولاً عن كافة المبالغ المترتبة عن استخدام البطاقة الضائعة أو المسروقة حتى لحظة إبلاغ البنك أصولياً عن فقدانها و/أو سرقتها، ويتعهد في حال العثور على البطاقة المفقودة/ المسروقة أن لا يستخدمها اذا تم إصدار بطاقة جديدة له بدلاً عنها وأن يعيدها إلى البنك فور العثور عليها، ويحق للبنك أن يصدر بطاقة جديدة بدل التالفة و/ أو المسروقة (المفقودة) المبلغ عنها ويخضع إصدارها إلى الرسوم المقررة لإصدار البطاقات المسروقة/ المفقودة.

19. في حال سوء استخدام البطاقة و/ أو التواطؤ في الاستخدام فان العميل/ حامل البطاقة والكفيل مسؤولان عن كافة المبالغ المترتبة عن هذا الاستخدام.

20. يقر العميل/ حامل البطاقة بعلمه وموافقته على إن البطاقة الائتمانية تتيح التسجيل الذاتي في الخدمات الإلكترونية المقدمة من قبل البنك، ومنها على سبيل المثال لا الحصر تجاري موبايل أو تجاري كونكت أو أية خدمة إلكترونية أخرى يقوم البنك بطرحها لعملائه مستقبلاً، وبناءً عليه، فإن العميل يقر بصحة اشتراكه بهذه الخدمات وتحمله لكافة المسؤولية عن ذلك، وينطبق عليها ما ينطبق على أحكام وشروط الاشتراك بالخدمات الإلكترونية.

21. يحق للبنك تعديل هذه الأحكام والشروط وبما لا يتعارض مع تعليمات البنك المركزي الأردني أو القوانين والأنظمة المعمول بها وإشعار العميل/ حامل البطاقة خطياً عن طريق البريد المسجل على عنوان العميل/ حامل البطاقة المعتمد لدى البنك أو عن طريق موقع البنك الإلكتروني أو عبر عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالعميل/ حامل البطاقة أو عن طريق إرسال رسالة نصية **SMS** ويوافق العميل/ حامل البطاقة على هذا التعديل من تاريخ إشعاره من قبل البنك بذلك.

22. يلتزم البنك بإبلاغ العميل/ حامل البطاقة عن أي حركة على حسابه لحظة تنفيذها دون تأخير من خلال إرسال رسالة نصية **SMS** على رقم الهاتف المحمول للعميل/ حامل البطاقة المعتمد لدى البنك حتى يتسنى له الاعتراض عليها في حال وجود أسباب تدعو لذلك.

23. يحق للبنك إيقاف/ إلغاء البطاقة في حال إخلال العميل بالشروط التعاقدية المبرمة مع البنك، ويحق للبنك وأن يطلب من العميل/ حامل البطاقة تسليم البطاقة وتسديد جميع المبالغ التي يكون العميل/ حامل البطاقة مديناً بها ويحق لأي تاجر أو بنك آخر يتعامل بالبطاقة الائتمانية وبناء على تعليمات صادرة من البنك أن يطلب من العميل/ حامل البطاقة تسليم بطاقته إليه ويتعهد حامل البطاقة بإجابة الطلب فوراً.

24. من المفهوم للعميل/ حامل البطاقة أن هذه البطاقة تبقى ملكا للبنك في كافة الأوقات ويتوجب إعادتها له بمجرد طلبها حتى في حالة إنهاء أو وقف العمل بالبطاقة ودون أن لا يؤثر ذلك على أية مطالبات والتزامات تترتب قبل تسليم البطاقة للبنك.

25. يحق للعميل/ حامل البطاقة وفي أي وقت يشاء أن يطلب إلغاء بطاقته الائتمانية وذلك بمجرد إشعار البنك خطياً وعليه إعادة البطاقة وأية بطاقات إضافية تابعة لها ويظل مسؤولا عن تسديد كافة الالتزامات الناشئة عن استخدامه البطاقة الملغاة وعلى أن تبقى أمواله المنقولة وغير المنقولة و/أو غيرها المحجوزة و/أو المرهونة قائمة لحين تسديد كافة التزاماته تجاه البنك.

26. يقر العميل/ حامل البطاقة بإعفاء البنك من أي مسؤولية في حال عدم قبول البطاقة للدفع، وفي جميع الأحوال فإن حامل البطاقة ملتزم بقبول أية فواتير ترد على حسابه سواء كانت الإيصالات موقعه من قبله أو غير موقعه.

27. يقر العميل/ حامل البطاقة بحق البنك في تطبيق تعليماته المتعلقة بالبطاقات الائتمانية أو أية تعليمات وأنظمة يقرها البنك بهذا الخصوص، كما وأنه يقر بتعليمات ومبادئ وأنظمة ماستركارد و/أو فيزا وأنظمة التشغيل الخاصة بها.

28. في حال إصدار البطاقة الائتمانية بضمان كفالة أخرى سواء كفالة شخص طبيعي أو شخص اعتباري فإن الكفيل يكفل العميل/ حامل البطاقة كفالة مطلقة فيما يتعلق بكافة الالتزامات الناتجة عن استخدامه للبطاقة أو أية بطاقات تابعة يصدرها البنك له وكفالة الكفيل مستمرة وتشمل أي تجديد للبطاقة /البطاقات الائتمانية، ويفوض الكفيل البنك بقيد كافة المبالغ المترتبة على العميل/ حامل البطاقة على حسابه دون الرجوع إليه ويفوض البنك بالتصرف بأمواله المنقولة وغير المنقولة دون الحاجة إلى إنذار خطي مسبق اذا لم يقم العميل/ حامل البطاقة بالتسديد وتكون مسؤولية الكفيل تجاه البنك بالتكافل والتضامن.

29. يحق للبنك ووفقاً لاختياره المطلق وفي أي وقت من الأوقات ودون أدنى مسؤولية عليه وقف التعامل بالبطاقة لفترة مؤقته إذا توافرت لديه أية شكوك باستخدام البطاقة بشكل غير مشروع بناءً على تقارير قد يتلقاها البنك أو نتيجة عدم تمكنه من تأكيد صحة الحركات مع العميل/ حامل البطاقة خصوصاً اذا وردت الحركات المشكوك بها من احدى الدول المصنفة على أنها ذات مخاطر مرتفعة على أن يبقى العميل/ حامل البطاقة مسؤولاً عن كافة المبالغ المترتبة على استخدام البطاقة.

30. يقيد البنك مبلغ الدفعة الشهرية المترتبة عن استخدام البطاقة على حساب العميل/ حامل البطاقة آلياً في تاريخ استحقاق الدفعة، وإذا لم يتوفر كامل مبلغ الدفعة الشهرية في الحساب، فيتم القيد على الحساب بالمبلغ المتوفر ويبقى العميل/ حامل البطاقة المسؤول عن المبالغ القائمة التي لم تسدد من الدفعة الشهرية ويحق للبنك تحميل الجزء المتبقي للشهر التالي ويحتسب على الرصيد عمولة تأخير.

31. يقوم البنك بإرسال كشف شهري في نهاية دورة بطاقة العميل/ حامل البطاقة على العنوان الذي يحتفظ به لدى البنك وذلك لجميع العمليات التي تمت بواسطة البطاقة مبيناً فيه الحركات التي قام بها العميل/ حامل البطاقة والدفعة المطلوبة وتاريخ الاستحقاق والرصيد الختامي والرصيد المتوفر ونسبة الفائدة المعتمدة ومهلة الاعتراض على أي من الحركات الواردة في الكشف، وبحيث يعتبر الكشف صحيحاً مالم يتم إشعار البنك خطياً بخلاف ذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إرساله وفي حال وجود اعتراض على أي حركة فيمكن للعميل الاعتراض من خلال مراجعة أي فرع من فروع البنك أو بالاتصال على خط تجاري المباشر.

32. الاشتراك بخدمة البريد الإلكتروني المثبت للعميل/ حامل البطاقة لدى البنك يعتبر بمثابه استلام فعلي من قبل العميل/ حامل البطاقة للكشف المرسل من قبل البنك والخاص بالبطاقة الائتمانية ويفوض العميل/ حامل البطاقة البنك بموجب هذه التعليمات الثابتة بإرسال الكشوفات المتعلقة بحساب البطاقة باستمرار لحين إشعار البنك خطياً بعكس ذلك ويتحمل العميل/ حامل البطاقة كامل المسؤولية نتيجة أي اختراق لبريده الإلكتروني أو اطلاع الغير على محتوى الكشوفات المرسلة له عبر البريد الإلكتروني لأي سبب كان ويعفي العميل/ حامل البطاقة البنك من أي مسؤولية نتيجة ذلك.

33. إن عدم استلام كشف الحساب يجب ألا يفسر من قبل العميل/ حامل البطاقة على أنه مبرر لعدم دفع المبالغ المستحقة في موعد استحقاقها.

34. يكفي لإثبات الحركات الناشئة عن استخدام البطاقة والرصيد تقديم البنك كشفاً للحساب مستخرجاً من الحاسوب ولا يكون البنك ملزماً بتقديم أصول فيش السحوبات و/أو الحركات التي أجراها العميل/ حامل البطاقة الرئيسية، كما وتعتبر القيود التي ترد للبنك من شركة ماستركارد/ فيزا الدولية والشركة مزودة خدمة البطاقات صحيحه وبينة مقبولة من العميل/ حامل البطاقة الرئيسية وملزمة له ما لم يكن قد تقدم باعتراض.

35. لا يجوز للعميل/ حامل البطاقة استخدام البطاقة لشراء خدمات/ بضاعة تتنافى مع القوانين السائدة (مثل المقامرة/ مواد ممنوعة الإتجار بالعقاقير الممنوعة، ...الخ).

36. يجب على العميل/ حامل البطاقة الانتباه إلى أن استخدام البطاقة للشراء و/أو طلب الخدمات من خلال البريد/ الهاتف/ الإنترنت قد يؤدي إلى كشف رقم البطاقة للغير (خاصة على شبكة الإنترنت) مما يعرض العميل/ حاملها لمخاطر استخدام البطاقة من قبل الآخرين، كما وعليه فإن العميل/ حامل البطاقة والكفيل يعفيان البنك من أية مسؤولية قد تترتب نتيجة ذلك ويقران بمسؤوليتهم المطلقة عن هذا الأمر.

37. يقر العميل/ حامل البطاقة بأنه على علم كامل وإدراك للمخاطر المترتبة على استخدام بطاقته على شبكة الإنترنت، وبأنه يتحمل المسؤولية الكاملة عن مثل هذا الاستخدام وما قد ينشأ عنه من أخطار وأضرار بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يقع من عمليات احتيال وقرصنة إلكترونية وسرقة بياناته وبيانات البطاقة وغيرها وكذلك المخاطر المترتبة على عدم اكتمال عملية الشراء على الإنترنت لأي سبب كان، ولا يحق له الرجوع على البنك لأي سبب كان للمطالبة بأي عطل وضرر أو مبالغ مترتبة على ما ورد أعلاه، ويفوض البنك بالقيد على حساباته لدى البنك كل العمليات التي تتم على الإنترنت دون الرجوع إليه ودون الحصول على موافقته المسبقة.

38. يقر ويوافق العميل/ حامل البطاقة أن البطاقة مفعلة على الإنترنت لغايات التسوق/ الشراء الإلكتروني والحجوزات الإلكترونية، كما ويخلي العميل مسؤولية البنك بشكل تام عن أية عمليات اختراق أو تزوير أو أية حركات قرصنة تتم على بطاقته، ودون أن يتحمل البنك أية مسؤولية قد تترتب جراء ذلك.

39. إذا لم يتوفر في حساب العميل/ حامل البطاقة كامل مبلغ الدفعة الشهرية المطلوبة، فمن حق البنك أن يقوم بإيقاف البطاقة أو حجزها لحين تسديد هذه الدفعة، أو أية دفعات سابقة مستحقة، وتعتبر جميع المبالغ القائمة والمترتبة عن استخدام البطاقة مضافاً إليها أية فوائد و/أو عمولات و/أو غرامات الدفعات المتأخرة و/أو أية مصاريف أخرى واجبة التسديد بالكامل إذا لم يسدد العميل/ حامل البطاقة المبالغ المطلوبة منه لمدة **90** يوماً.

40. تستوفى عمولة على تبديل العملة عند استخدام البطاقة خارج بلد الإصدار، شاملة العمولات التي تتقاضاها الشركة مزودة خدمة البطاقات على كل حركة.

41. تحتسب الشركة مزودة خدمة البطاقات قيمة الحركة بالعملة المحلية إذا تمت خارج بلد الإصدار باستخدام سعر التبديل لعملة الشراء حسب الأسعار السائدة عالمياً بتاريخ حدوثها، ويفوض العميل/ حامل البطاقة البنك بشراء العملة الأجنبية لتسديد كافة التزاماته الناتجة عن استخدام البطاقة.

42. يفوض العميل/ حامل البطاقة البنك بالقيام بالإفصاح عن بياناته الشخصية التي من الممكن أن تتضمن الاسم، معلومات الاتصال أو أية معلومات أخرى مرتبطة بحساباته أو بالحركات المالية ذات العلاقة بشركة فيزا العالمية أو شركة ماستر كارد أو أي شركة تزود خدمة البطاقات، ويعتبر العميل/ حامل البطاقة هذا التفويض قطعيا لا رجعة عنه ويسقط حقه بالطعن بصحته أو أي إجراء يقوم به البنك تبعاً لذلك.

43. في حال تقدم العميل/ البطاقة بطلب زيادة السقف الائتماني لأي من البطاقات بشكل مؤقت، يترتب عليه سداد كامل المبلغ المستغل من رصيد الزيادة خلال المدة المقررة من قبل البنك.

44. إن البنك غير مسؤول بأي شكل عن عدم إمكانية أو توقف أو تعطل استخدام البطاقة لأي سبب كان، وفي حالة وجود أي نزاع بين حامل البطاقة وأي تاجر أو مؤسسة مالية أو أي شخص آخر فأن مسؤولية حامل البطاقة أمام البنك لن تتأثر بأي شكل من الأشكال بمثل هذا النزاع أو أية مطالبة مضادة أو حق مقاصه قد يكون لحامل البطاقة تجاه التاجر أو البنك أو المؤسسة المالية أو أي شخص آخر، ولا يعتبر البنك طرفاً في أي خلاف أو نزاع يطرأ بين حامل البطاقة وأي تاجر أو مورد سلع أو أي شخص آخر أو أي جهة قابلة للبطاقة.

45. يقر العميل/ حامل البطاقة بأنه اطلع على كافة الفوائد والعمولات والرسوم المترتبة على البطاقات الائتمانية بما فيها سعر الفائدة المعتمد لدى البنك، كلف المنح وتجديد البطاقة، الحد الأعلى للفائدة الشهرية، كلفة السحوبات النقدية، كلف التأخر بالسداد أو تجاوز السقف وأية عمولات أخرى تتعلق بالبطاقات واردة ضمن جدول العمولات والأسعار المعلن على موقع البنك الإلكتروني، كما أن العميل/ حامل البطاقة يقر بحق البنك بتعديل العمولات بعد انقضاء فترة صلاحية البطاقة الائتمانية مع إلتزام البنك بإبلاغ العميل بهذه التعديلات من

خلال عنوان البريد الإلكتروني المسجل لدى البنك أو إرسال رسالة نصية **SMS** على رقم الهاتف المحمول للعميل/ حامل البطاقة المعتمد لدى البنك أو من خلال موقع البنك الإلكتروني أو أية وسيلة أخرى يجدها البنك مناسبة.

46. يجوز للبنك إنهاء التعامل مع العميل/ حامل البطاقة ووقف البطاقة الائتمانية في حال إخلال العميل/ حامل البطاقة بتنفيذ أي التزام تعاقدي أو بنود هذه الشروط وفي الحالات التالية:

- اكتشاف البنك أن العميل/ حامل البطاقة مدرجاً على أي من القوائم المحظور التعامل معهم.
- إذا تبين عدم صحة أي من المستندات المقدمة للحصول على ائتمان أو في الضمانات والتعهدات المقدمة.

47. يكون عنوان العميل/ حامل البطاقة المبين في هذا النموذج هو العنوان المعتمد لدى البنك سواء البريدي أو البريد الإلكتروني لغايات التبليغ والمراسلات، ويلتزم العميل/ حامل البطاقة بإبلاغ البنك خطياً عن أي تعديل يطرأ عليه أو على عنوانه أو أرقام هواتفه أو بريده الإلكتروني.

48. تخضع هذه الشروط والأحكام بجميع بنودها وشروطها للقوانين الأردنية والتعليمات الصادرة عن السلطات المختصة في الأردن السارية المفعول وتكون المحاكم الأردنية وحدها صاحبة الاختصاص في حل النزاعات التي يمكن أن تنتج بين البنك والعميل/ حامل البطاقة من أي جنسية حتى ولو كان النزاع خارج المملكة الأردنية الهاشمية مع حق البنك باللجوء لأي محكمة داخل المملكة وخارجها قد يختارها للمقاضاة.

49. في حال تخلف العميل عن دفع القسط/ الأقساط المستحقة على البطاقة الرئيسية و/أو التابعة يحق للبنك اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة واعتبار سقف البطاقة وأية مبالغ ورسوم وفوائد وعمولات ومصاريف مترتبة عليها مستحقة الأداء فورا.